7 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة السادسة والخمسون
٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢
البندان ٣ (أ) ''١'' و ٣ (ج) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة
تعميم مراعاة المنظور الجنساني والحالات المتصلة به ومسائل برنامجية

دور الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني في تمكين المرأة الريفية

موجز المنسّق

١ – في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة حوارية للخبراء بشأن موضوع ''دور الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني في تمكين المرأة الريفية''. واندرجت الحلقة الحوارية في إطار نظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية ''تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة''.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وتولى تنسيق المناقشة السيد فيليبو تشينتي، نائب رئيسة اللجنة. وشارك في الحلقة كل من السيدة بينتو نيماغا، والمستشارة التقنية المعنية بالمسائل الجنسانية وتمكين المرأة اقتصاديا في وزارة شؤون المرأة والطفل، مالي؛ والسيد أندريس تيودورو ويرلي ريفارولا، نائب وزير الزراعة لدى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، باراغواي؛ والسيدة ليلي بيسور، مؤسِّسة منظمة صوت التغيير، وهي منظمة غير حكومية في بابوا غينيا الجديدة؛ والسيد فيكتور لوتينكو، المستشار في ديوان رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

٣ - وأكد المتكلّمون أن المرأة الريفية تؤدي دورا حاسما في بلورة أشكال التصدي للتحديات الإنمائية والفقر والجوع والأزمات العالمية الأخيرة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية، وتقلب أسعار الأغذية وتغير المناخ. وينطوي تمكين المرأة الريفية على منافع جمة، بما في ذلك بالنسبة لأسرها والمجتمع المحلي والاقتصادات القومية. ومع ذلك، ما زالت المرأة الريفية تواجه حواجز كبيرة تحول دون تمتعها الكامل بما لها من حقوق الإنسان. ولكي يتسنى إطلاق العنان لإمكانات المرأة الريفية، لا بد من تهيئة بيئة سياساتية تمكينية عن طريق الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني بهدف تحويل العلاقات غير المتساوية بين الجنسين وتغيير النظم العامة التي تحرم المرأة من التمتع بالحقوق والفرص على قدم المساواة مع الرجل.

٤ - وألقى المتكلمون الضوء على تعميم المنظور الجنساني باعتباره استراتيجية هامة لكفالة أن تكون العمليات والسياسات والقوانين وتقديم الخدمات ذات الصلة بالحوكمة مراعية للاعتبارات الجنسانية. ويتزايد عدد البلدان التي أدرجت منظورا جنسانيا في سياساتها الوطنية التي تؤثر في المرأة الريفية، من قبيل سياسات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. وتشمل بعض سياسات المساواة بين الجنسين أحكاما تركّز على المرأة الريفية. وأُنشئت وحدات جنسانية أو جهات تنسيق معنية بمسائل المساواة بين الجنسين في الوزارات المختصة لدعم تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥ - وفي الوقت ذاته، لا تزال مواءمة السياسات القطاعية مع سياسات المساواة بين الجنسين تصطدم بالتحديات، مما يستلزم بذل جهود متضافرة لصياغة نهج شامل ومتسق ومتعدد الجوانب لتمكين المرأة الريفية. ويتعين استعراض القوانين والسياسات التمييزية وتنقيحها. ولا بد أن تراعي جميع الخطط والسياسات الإنمائية القطاعية، بما فيها سياسات التجارة الدولية والاقتصاد الكلي، حالة المرأة الريفية على نحو أكثر انتظاما.

٦ - ولقد أُحرز تقدم مهم في استحداث الأطر القانونية والسياساتية، إلا أنه لم يوَاكب دائما بالتنفيذ الفعال. وشدّد المشاركون على ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاقيات والاتفاقات

الدولية التي أخذتها الحكومات على عاتقها، وكذلك على القوانين الوطنية السارية، ولا سيما تلك المتعلقة بحصول المرأة على الأرض وحقها في الميراث. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تكون المرأة على علم بالقوانين والسياسات السارية وأن تمتلك القدرة على المطالبة بحقوقها.

٧ - وتعدّ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أداة فعّالة لتحقيق النتائج لصالح المرأة في المجالات القطاعية كافة، بما في ذلك القطاع الزراعي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين أن تعمل الحكومات على بناء وتعزيز القدرات في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في أوساط المسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات. وينبغي تخصيص مزيد من الموارد العامة لتنفيذ السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات المرأة الريفية. وينبغي أيضا توفير الموارد الكافية للمؤسسات التي تدعم المرأة الريفية وتناصر قضاياها، ولا سيما الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والوحدات الجنسانية وجهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية ضمن الوزارات المختصة.

٨ - ودعا المشاركون إلى زيادة الأخذ بتقييم الاحتياجات في المناطق الريفية، بطرق منها إجراء المشاورات والحوارات مع المرأة الريفية والمنظمات النسائية، من أجل دعم تحسين وضع السياسات وتنفيذها لصالح المرأة الريفية. ويمكن أن تساعد الدراسات الاستقصائية التي تُجرى في المناطق الريفية في توضيح الاحتياجات والتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه المرأة الريفية وتؤدي إلى تحسين فهمها، وينبغي أن تسترشد بها عملية إعداد السياسات. ولما كان العمل الذي تقوم به المرأة الريفية هو في معظمه عملا بدون أجر، فلا بد من بذل المزيد من الجهود لإدراج هذه المساهمة في نظم الحسابات القومية، بالنظر إلى الدور الأساسي لهذا العمل في التنمية الريفية والأمن الغذائي. وينبغي تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية ليتسنى جمع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وإدراج منظور جنساني في صلب استقصاءات الأسر المعيشية.

٩ - وتستلزم المساءلة، باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الحوكمة الرشيدة، رصد وتقييم أداء الحكومات في مجال وضع السياسات والتنفيذ وتقديم الخدمات، واتخاذ إجراءات تصحيحية أو إصلاحية في حالة التقصير في الأداء. وفي سياق إطار المساءلة المراعية للمنظور الجنساني، يتعين تقييم قرارات السلطات العامة من حيث مدى تلبيتها لاحتياجات المرأة والرجل ومراعاتها لمصالحهما. ففي العديد من البلدان، تضطلع الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين برصد وتقييم الإجراءات الحكومية للمساواة بين الجنسين. وهناك أيضا أمثلة على قيام الوزارات المختصة برصد وتقييم مدى مراعاة سياساتها وبرامجها للمنظور الجنساني. وتُتّخذ أحيانا المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية أساسًا لهذا الرصد والتقييم،

وتعدّ عمليات تقييم التأثير الجنساني أداةً أخرى لضمان المساءلة. بيد أنه لا يزال يتعين بذل جهود متضافرة من أجل تقييم التقدم المحرز في تمكين المرأة تقييما منتظما، بما في ذلك توفير التمويل المستمر لأنشطة الرصد وآلياته.

١٠ - وما زالت المرأة الريفية في العديد من أنحاء العالم تواجه الحواجز في الاستفادة من الخدمات والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية والحماية الاجتماعية والخدمات المالية والتعليم والرعاية الصحية، والحصول على المعلومات والتكنولوجيات. وأبرز المشاركون جملة من المبادرات تشمل البرامج الموجهة مباشرة للمرأة الريفية بوسائل من بينها على سبيل المثال الإعانات المالية أو التحويلات النقدية المشروطة.

١١ - وشهد عدد من البلدان تنفيذ أنشطة التدريب لاكتساب المهارات وبناء القدرات في مجالات من قبيل حفظ الأغذية وتصنيعها وتعبئتها وتسويقها. وتناول المشاركون الجهود الرامية إلى تحويل الهياكل الحالية لتقديم الخدمات لكي تُصبح أكثر مراعاة للمنظور الجنساني وتستجيب لاحتياجات السكان المحليين عن طريق إجراء مشاورات مباشرة مع المستفيدين، وأيضا لبناء قدرات مقدمي الخدمات لكي يصبحوا أقدر على الاستجابة لأولويات المرأة الريفية واحتياجاتها. وعلى سبيل المثال، يقدم نموذج ''النافذة الموحدة'' في جمهورية مولدوفا، المماثل لمراكز أخرى متعددة الخدمات في بلدان أخرى، طائفة من الخدمات، تشمل تسجيل الأراضي وخدمات الإرشاد الزراعي وتفتيش العمل وتطوير مباشرة الأعمال الحرة وخدمات العمالة، وذلك في موقع فعلي واحد يسهل على الرجل والمرأة في المناطق الريفية الوصول إليه. وأسهمت السياسات المراعية للأسرة من قبيل إجازات الأبوين للمرأة والرجل وتوسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال في المناطق الريفية في تهيئة الفرص للمرأة الريفية لطلب العمل بأجر والحصول عليه.

١٢ - وبالإضافة إلى حصول المرأة الريفية على الخدمات، يكتسي حصولها على الأصول الإنتاجية والسيطرة عليها، بما يشمل الأراضي، والخدمات المالية والائتمان، والأدوات والمعدات، أهمية حاسمة لتمكين المرأة الريفية. فقد أسهمت الإصلاحات الزراعية وبرامج تمليك الأراضي المراعية للاعتبارات الجنسانية وأمناء المظالم الخاصة ومحاكم المنازعات العقارية، في النهوض بحصول المرأة الريفية على الأراضي وحيازتها. وساعدت الصناديق الخاصة وبرامج الائتمان البالغ الصغر الموجّهة للمرأة الريفية في توسيع نطاق حصولها على الائتمان والتمويل، إذ بات ذلك بمقدورها شراء الأدوات والمعدات الضرورية. وبُذلت أيضا جهود للتصدي للأعراف الثقافية والقوانين المدوّنة والعرفية التمييزية التي ما فتئت تقيّد وصول المرأة الريفية إلى الأصول الإنتاجية أو تنكرها عليها.

١٣ - وتسهم مشاركة المرأة في الحكومات الوطنية والمحلية، وفي الإدارة العامة وتقديم الخدمات، في استجابة المؤسسات لحقوق المرأة وأولوياتها واحتياجاتها، وفي زيادة مراعاة السياسات والبرامج للمنظور الجنساني. بيد أن المرأة الريفية كثيرا ما تكون غائبة عن مراكز وعمليات ومؤسسات صنع القرار بسبب الحواجز التاريخية والاجتماعية والمؤسسية، وعدم إمكانية وصولها إلى الشبكات غير الرسمية، والأعراف الثقافية وأشكال التحيز الموجهة ضدها. وقد تواجه فئات معينة من نساء المناطق الريفية، من قبيل نساء الشعوب الأصلية، حواجز إضافية من حيث المشاركة في صنع القرارات. فلا تزال المرأة قليلة التمثيل في منظمات المزارعين والتعاونيات وغيرها من المؤسسات الريفية، سواء بصفتها عضوا أو في مناصب قيادية، وذلك بسبب افتقارها إلى التدريب ووجود معوقات ثقافية وعدم إلمامها بحقوقها وفرصها. ولذا يتعين بذل جهود متضافرة ووضع استراتيجيات فعالة للنهوض بمشاركة المرأة الريفية وتوليها أدوارا قيادية في التعاونيات الزراعية وسائر الجمعيات والشبكات الريفية.

١٤ - وقد اتُخذت تدابير ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة الريفية في عملية إدارة الشأن العام وعملية صنع القرار، على الصعيدين الوطني والمحلي. فأدى الأخذ بنظام الحصص، ووضع المقاييس واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة أخرى، ولا سيما عندما تُدرج في الدساتير وغيرها من الصكوك القانونية، إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في العمل السياسي والحياة العامة. وتناولت الكتل أو اللجان البرلمانية النسائية قضايا المرأة الريفية وأبرزتها، وشجعت مشاركة المرأة وتوليها أدوارا قياديةً في البرلمانات وفي المجالس المحلية. ولا بد من بذل المزيد من الجهود المحددة الأهداف لزيادة مشاركة المرأة الريفية بفعالية في عمليتَي الإصلاح الزراعي وإعداد الميزانية على جميع المستويات الحكومية، بوسائل منها على سبيل المثال اتباع النهج التشاركية وإجراء مشاورات عريضة القاعدة مع المرأة الريفية.

١٥ - وتؤدي المنظمات والشبكات النسائية في المناطق الريفية دورا رئيسيا في إحداث التغيير وتحويل مسار حياة المرأة الريفية. فعملها يتراوح بين تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة في حالات الطوارئ أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية وبين إنهاء العنف ضد المرأة والدفع بعجلة تمكين المرأة اقتصاديا، وتشجيعها على المشاركة والقيادة على الصعيد السياسي. ويتعين توفير الدعم لهذه المنظمات لبناء قدراتها ومواصلة مبادراتها والارتقاء بها وتأمين التمويل الكافي لها وتعزيز تعاونها وتآزرها.

١٦- ويمكن أن تطرح الأعراف والمواقف الثقافية والتقاليد الأبوية المنحى تحديات كبيرة أمام تمكين المرأة الريفية. فلا بد من وضع استراتيجيات فعالة لإزالة القوالب الجنسانية السائدة

وتغيير الأعراف والتقاليد التي تنطوي على تمييز بحق المرأة. وقد أسهمت المناهج التعليمية المراعية للمنظور الجنساني ودعم القيادات الريفية وجهود التوعية في تغيير المواقف والدعم المجتمعي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٧ - وشدّد المشاركون على أهمية إقامة شراكات بين طائفة عريضة من الجهات المعنية دعماً للجهود الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة الريفية وصون حقوقها. ويُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب سبيلا هاما للبلدان النامية لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في التصدي للتحديات المشتركة في المناطق الريفية. ويتعين تعزيز التآزر بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لدعم صوت المرأة الريفية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي إقامة الشراكات بين الرجل والمرأة لتعزيز حقوق المرأة الريفية وتمكينها. ولا بد من وضع ممارسات واستراتيجيات جيدة وتبادلها من أجل تعبئة الرجال على نحو أفضل للمشاركة في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة الريفية.